اقتصاد

الدولار يعود إلى ٥٠٠ ليرة في «السوداء»..

تيناوي لـ«الوطن»: لزيادة الطلب في موسم الأعياد خلافاً للحالة الاعتيادية!

رامز محفوظ

تحسن سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية مجدداً في تعاملات السوق السوداء، ليرتفع فوق مستوى ٥٠٠ ليرة للدولار، بعد أن استقر لثلاثة أسابيع عند مستوى ٤٩٠ ليرة.

وتعليقاً على الموضوع، صرّح نقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي لـ«الوطن» بأن هناك عدة أسباب أدت إلى ارتفاع سعر الدولار أمام الليرة في الآونة الأخيرة، أهمها موضوع العرض والطلب، مبيناً وجود طلب على الدولار حالياً بسبب فترة الأعياد، خلافاً للحالة الاعتيادية، حيث يزيد عرض الدولار من أجل تأمين مصاريف السفر والرحلات والسهرات.. وغيرها، وهذا يفترض أن يؤدي إلى انخفاض الدولار، لكن الحاصل لدينا، هو أمر استثنائي، إذ زاد الطلب من المستوردين لتأمين البضائع الخاصة بموسم الأعياد، ما ساهم في تحسن الدولار.

إضافة لذلك، هناك مستوردون يطلبون الدولار لتغطية اعتماداتهم، فالطلب من قبلهم يؤثر في ارتفاع أو تذبذب وعدم استقرار سعر الدولار أمام الليرة، إضافة إلى الإجراءات المشددة التي اتخذها مصرف سورية المركزي بمطالبة الأشخاص الذين استجروا دولارات في أعوام سابقة بتقديم تبريرات عن وجهة هذه الكمية من العملات الأجنبية التي تم استجرارها.

وأكد تيناوي ضرورة وضع حدّ لارتفاع الدولار والمضاربات، مبيناً أنه يتوجب على المركزي ضبط السوق السوداء بسبب وجود مضاربات من قبل عدد من مؤسسات الصرافة غير المرخصة، منوهاً إلى أنه بعد استقرار الوضع الأمني بشكل خاص في العاصمة والمدن الكبرى لا يوجد أي مبرر لارتفاع وتذبذب أسعار الدولار ولا أي مبرر لوجود سوق سوداء.

ولفت إلى أنه بحسب المعلومات المتوافرة، سوف يتخذ مصرف سورية المركزي إجراءات حيال سوق الصرف، لكنه يتريث حالياً.

وأشار تيناوي إلى وجود فائض في الليرة في المصارف لعدم الإقراض، منوهاً إلى ضرورة وجود سياسة واضحة للمصارف العامة والخاصة لاستثمار الفائض المتواجد لديها، وهذا الفائض يشكل تخمة في المصارف وأزمة حقيقية في الموارد إذا لم يكن هناك خطة تتمثل بمنح القروض المدروسة الصناعية والسكنية وغيرها.

ورأى تيناوي أنه لا يوجد لدى المصارف العامة والخاصة أي رؤية حقيقية، مشيراً إلى أن هذه المصارف باستثماراتها سوف تساهم في استقرار سعر الصرف.

وحول أسباب تحسن سعر صرف الدولار أمام الليرة مؤخراً، ذكر مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» في تقريره الاقتصادي الأسبوعي الأخير؛ التحسن الطفيف الذي شهده مستوى سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسة في السوق العالمية، إضافة إلى الدفع من جانب استمرار الطلب على الدولار الأميركي في السوق لتأمين التمويل اللازم للمستوردات النظامية وغير النظامية.

يشار إلى أن أسعار صرف الدولار مستقرة رسمياً، فمازال مصرف سورية المركزي مستمراً في تثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.

هذا ويمكن إضافة بعض الأسباب الأخرى مثل قرب نهاية العام وبالتالي إغلاق السنة المالية وتحويل الأرباح إلى دولار لدى بعض التجار، وإغلاق المراكز المالية وتصفية حسابات العام وإنهاء الصفقات، إلى جانب تحرك المضاربة كالعادة عندما تزداد الفجوة بين السعر الرسمي للدولار والسعر في السوق السوداء، إلا أن زيادة تدفق الحوالات خلال موسم الأعياد يفترض أن يسهم في الحد من مزيد من الارتفاعات خلال الفترة المقبلة.

من مجلس الاتحاد العام للفلاحين

خميس: جاهزون للإقراض وسنقدم دعماً بمئات المليارات في الإطار الصحيح

هناء غانم

جرعة تفاؤل قدمها رئيس مجلس الوزراء عماد خميس إلى الفلاحين خلال انعقاد الجلسة الثالثة من أعمال مجلس الاتحاد العام للفلاحين أمس، مؤكداً أن الاهتمام بالقطاع الزراعي يعد من أولويات البرنامج الحكومي، وأنه صمام الأمان للاقتصاد الوطني، مبيناً أنه لا يمكن لأحد نكران الدور الكبير الذي قام به فلاحو سورية على امتداد سنوات الحرب، حيث قاموا بدور مهم في تأمين المواد الغذائية خلال الحصار الاقتصادي الجائر، وأصروا على تحدي الإرهاب بالعمل والاستمرار في الإنتاج.

ولفت خميس إلى أن قيمة الدعم المقدم للقطاع الزراعي قد بلغ ما يزيد عن ١٠٠ مليار ليرة هذا العام، مؤكداً أن الحكومة ستقدم دعماً بمئات المليارات لكن الإطار الصحيح للوصول إلى نهضة زراعية التعاون مع جميع المعنيين في القطاع الزراعي.

وشدد على ضرورة أن يكون القطاع الزراعي تحت المراقبة الدائمة، وأن أي محصول زراعي، سواء من الخضراوات أم غيرها، يختلف سعره عن المعدل سوف تدخل الحكومة لشرائه ودعمه.

وأكد أن القروض مفتوحة للفلاحين الراغبين والجادين بالاستثمار الزراعي «وإذا اضطر الأمر لإقراض آلاف المليارات للفلاحين والقطاع الزراعي فنحن جاهزون، ويحق لكل فلاح أن يقترض إذا كانت نيته الاستثمار الحقيقي، ولكن ضمن آلية جديدة لأنه تم سابقاً إقراض حوالي ٦ مليارات دولار عندما كان الدولار بـ٥٠ ليرة، كانت كافية لأن تحدث نهضة زراعية وصناعية فيما لو تم استثمارها بالاتجاه الصحيح».

وحذّر من أن يلجأ بعض الفلاحين لأخذ قروض، ومن ثم يتحججون بأن أرضيهم حرقت أو ما شابه ذلك، معتبراً أن هذا الإجراء هو سرقة منظمة للدولة لن يسمح بها وستكون هناك مساءلة ومحاسبة.

عقبات

طلب خميس توصيف العقبات التي يتعرض إليها الفلاحون بالشكل الصحيح، واقتراح الحلول المناسبة لها، لاسيما تأمين جميع مستلزمات عودتهم إلى أراضيهم وإعادة إقلاع زراعاتهم ليكونوا ذراعاً حقيقية للحكومة في خطتها الهادفة لإعادة زراعة كل متر مربع في سورية.

وأكد ضرورة الخروج بنتائج مهمة على صعيد النهوض بالقطاع الزراعي وذلك من خلال التعاون بين الفريق الحكومي والمنظمات والاتحادات ذات الصلة للوصول إلى آلية عمل متكاملة وناجحة.

ولفت خميس إلى أن الدولة ورغم الظروف الصعبة أصرت على الاستمرار في دعم محصول القمح، إضافة إلى دعم محصول التبغ وشرائه من الفلاحين بهامش ربح كبير، الأمر الذي ساعد على انتشار هذه الزراعة وزيادة إنتاجها وتطورها عما كانت عليه خلال السنوات السابقة وتأمينها فرص عمل جديدة، إضافة إلى دعم محصول الشوندر الذي توقفت معامل تصنيعه عن العمل خلال الحرب وتم العمل على إعادتها إلى الإنتاج.

ووجه وزير المالية بعقد لقاء مباشر مع مندوبين عن الاتحاد العام للفلاحين ومدير المصرف الزراعي والمهنيين لوضع آلية قابلة للتنفيذ لتأمين التمويل اللازم لعشرة مشاريع استثمارية قدمها اتحاد الفلاحين ورفع المقترحات لرئيس مجلس الوزراء ليتم الموافقة عليها، منوهاً بضرورة أن يكون الاتحاد أمام رؤية جديدة للاستثمار، مشدداً على أهمية تشكيل فريق عمل في الاتحاد مختص لدراسة فرص المشاريع الاستثمارية.

كما وجه وزارة الزراعة بالإسراع في إجراءات توزيع البذار، منوهاً بجاهزية الحكومة لتقديم الدعم اللازم للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن الشوندر والذرة، مع التأكيد على التوسع في زراعة البيوت المحمية البلاستيكية في الساحل السوري، إضافة إلى وضع خطة لمعالجة واقع محصول الزيتون.

تأمين الاحتياجات

ووعد وزير الزراعة أحمد القادري بتأمين جميع احتياجات المزارعين من بذار القمح والشعير، مبيناً أن الغراس الحراجية والمثمرة متوفرة، مؤكداً أن أولوية الحكومة دعم القطاع الزراعي وتأمين الأعلاف وتوفير الأدوية البيطرية والزراعية، وأن مهمة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي والتخفيف من آثار الكوارث ليس التعويض عنها بشكل كامل.

وأشار إلى أنه تم منذ بداية العمل الحكومي رصد الاعتمادات اللازمة لقطاع الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي بدءاً من رصد ٣,٥ مليارات ليرة هذا العام لصندوق التخفيض من آثار الجفاف الطبيعي، وتم بناء على توجيهات رئيس مجلس الوزراء زيادة التعويض إلى ١٠٠ بالمئة، مشيراً إلى أنه تم أيضاً دعم صندوق الدعم الإنتاج الزراعي بحوالي ٣,٥ مليارات ليكون مجموع ما صرف حوالي ٧ مليارات ليرة لدعم الفلاحين لهذا العام.

ولفت إلى أنه تم الاتفاق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ليكون هناك إجراءات لاستلام كامل كمية النخالة وتوزيعها على الفلاحين، إضافة إلى تأمين احتياجات المحافظات من الغراس.

وحول تطوير الواقع الزراعي في محافظة درعا أوضح وزير الزراعة أنه يجري العمل على توفير جميع متطلبات النهوض بالقطاع الزراعي في المحافظة وتجاوز مفرزات الحرب عليه، مبيناً تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج البذار والسماد، حيث تبلغ تكلفة مبيع بذار القمح على المؤسسة ٣٠٠ ل.س ويباع للفلاح بسعر ١٨٠ ليرة، كما تم تخفيض سعر الأعلاف أيضاً من ٦٠ ليرة إلى ٤٠ ليرة.

بدوره بين وزير الموارد المائية حسين عرنوس أن الآبار غير المرخصة التي حفرت قبل الأزمة وصلت إلى ١٣٧ ألف بئر، وتمت تسوية أوضاع ٢٧ ألف بئر منها، مشيراً إلى أن الاستخدام الجائر وغير المدروس سوف يؤثر على الثروة المائية، لافتاً إلى أن الوزارة تقوم حالياً بإعادة تأهيل قنوات الري التي خربها الإرهاب، وتضع في مقدمة أولوياتها إنشاء محطات تحلية المياه والاستفادة منها في الري، إضافة إلى التحول إلى الري الحديث.

من جانبه أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف نداف أن الوزارة لم تقم باتخاذ أي قرار يخص الفلاحين إلا بعد التشاور معهم، مبيناً أن الوزارة تدرس مخصصات كل منطقة من الطحين للعمل على معرفة احتياجاتها بشكل دقيق للحد من بيع طحين الأفران بالسوق السوداء.

بدوره بين وزير المالية مأمون حمدان أن الشغل الشاغل للجنة الاقتصادية هو المزارع وكيفية تقديم الدعم له وتوفير مستلزمات إنتاجه، موضحاً أن الوزارة مستعدة للمشاركة بإعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الزراعية المزمع إقامتها من قبل اتحاد الفلاحين وبتأمين التمويل اللازم لذلك وفق القوانين النافذة.

من جانبه بين رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح الإبراهيم أن الاجتماع اتسم بالشفافية والوضوح حيث تم طرح جميع المواضيع التي تهم الفلاحين في مقدمتها دعم المحاصيل الاستراتيجية وإعادة جدولة القروض للفلاحين، وجعل عام ٢٠١٩ عام الاستثمارات الزراعية من أجل إعطاء قيمة مضافة للفلاحين، إضافة للتطرق إلى مواضيع الفرز والتوضيب وتسويق الفائض من الحمضيات، حيث تم تكليف الوزارات المعنية بالاهتمام بالواقع الزراعي وتوفير جميع متطلباته.

مقترحات

توحدت مشكلات وهموم اتحاد الفلاحين في مختلف المحافظات خلال الاجتماع الذي حضره الفريق الحكومي برئاسة عماد خميس، حيث تناول الحديث الواقع الزراعي في كل محافظة والصعوبات والمقترحات التي من شأنها الارتقاء بهذا القطاع، وتركزت الطروحات على ضرورة وضع إستراتيجية واضحة للقطاع الزراعي بغية عدم الوقوع في نفس المشكلات المتكررة كل عام، مؤكدين أن اللجنة الاقتصادية تجتمع وتصدر قراراتها بعد انتهاء الموسم، مطالبين في الوقت ذاته بوضع حد لتجار وسماسرة السوق السوداء الذين يتلاعبون بأسعار بذار البطاطا وكذلك القمح بهدف تهريبها بطرقهم الخاصة، وطالب اتحاد الفلاحين الحكومة بوضع خطة لتسويق المنتجات الزراعية وأكدوا على أهمية إعادة النظر بأسعار الأسمدة بما يتناسب مع أسعار المنتجات الزراعية، كما شددوا على ضرورة زيادة الدعم المخصص لكافة المحاصيل ولاسيما محصول القمح والقطن وتعويض الفلاحين عن الأضرار التي لحقت بهم إضافة إلى تأمين البذار وتسوية أوضاع الآبار الارتوازية غير المرخصة وزيادة مخصصات المازوت للمزارعين في المحافظات وتفعيل صناديق دعم الإنتاج الزراعي وتأمين الآليات وإنشاء وحدات لإنتاج الأجبان والألبان ورفع أسعار التبغ وتسويق موسم الحمضيات والتأكيد على تأمين الأدوية واللقاحات البيطرية وتسويق الحبوب وإحداث مشاريع استثمارية جديدة.

بعد إعلان الجمارك الدخول إلى جميع المحال التجارية.. التجار والصناعيون غير راضين!

القلاع: لم ينسقوا معنا.. ودعدوش: أمر غير سليم

وفاء جديد

صرّح رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع لـ«الوطن» بأن الجمارك لم تنسق مع الغرفة قبل إعلانها تعديل آلية عملها التي تسمح لهم بالدخول إلى المحال التجارية وليس المستودعات فقط، وذلك خلال الاجتماع الجمركي الموسع الذي عقد مؤخراً في شنشار، مبيناً أن شكوى التجار تتعلق بأسلوب تعامل وحدات المكافحة مع أصحاب المحلات، إذ لا يكفي أن تكون هناك إخبارية بخصوص وجود مهربات في محل ما، بل يجب التحقق والتأكد من وجود بضائع مهربة غير مدعمة بمستندات كالفواتير أو إجازات استيراد، كما يجب التأكد من ذلك بهدوء دون إثارة الفوضى أو ممارسة الضغوط، حيث لا يجد التاجر الذي تمت مداهمة محله وسيلة يشرح فيها وضعه وحالته.

ولفت القلاع إلى أن الغرفة طالبت بأن يكون هناك مندوب مهني مرافق للدورية التي ستقوم بالمداهمة، بحيث يساعد في التأكد من أن البضائع الموجودة نظامية وغير مهربة، لكن لم يصل الرد حتى الآن من الجمارك حول ذلك، مؤكدا أنه من المفترض ضبط الحدود والمرافئ بشكل جيد جداً، الأمر الذي يمنع دخول أي بضائع مهربة لوضعها في الاستهلاك، ومن ثم متابعة الحائز لها.

واقترح القلاع حلولاً بديلة كالسماح باستيراد المواد المهربة وإعادة النظر برسومها الجمركية بحيث يغلق باب التهريب، فالمهربات عندما تجد طلباً عليها يعني أن المستهلك يحتاجها، مع العلم أن المهربات ذات تكلفة عالية، ويجب أن يكون المنتج الوطني قادراً على منافستها لأن تكلفته أرخص، متمنياً أن تتم مكافحة التهريب بوسائل نظامية وعصرية.

من جانبه، صرح عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق محمد مهند دعدوش لـ«الوطن» بأن تعديل آلية عمل الجمارك المتفق عليها سابقاً أمر غير سليم، فالمشكلة تكمن بأسلوب دخول دوريات الجمارك إلى المحال، مبيناً أن عمل الجمارك يجب أن يكون على الحدود كما هو الحال في جميع دول العالم.

وأشار إلى أن البضائع المهربة تدخل من خارج سورية لذا من المفروض أن يكون الحل عند المنافذ الجمركية، متسائلاً عن جدوى وجود العديد من الدوريات الجمركية عند مداخل المدن، «فلو كانت دوريات الجمارك تقوم بدورها فعلاً وبشكل صحيح فمن المفترض أن ينتهي الأمر عند أول أو ثاني دورية جمركية».

وأشار دعدوش إلى وجوب وجود مندوب مهني من غرفة التجارة في الجولات على المحال التجارية ومندوب مهني من غرفة الصناعة في الجولات على المعامل، وهذا ما اعتبره دعدوش أفضل لأن التجار والصناعيين ذوو خبرة في هذا المجال ويستطيعون تحديد نوعية البضائع إذا كانت وطنية أم مستوردة أم مهربة، كما أنهم على دراية أكثر من الجمارك التي لا تعلم كل شيء بخصوص المنتجات والسلع في الأسواق.

يذكر أنه كان يوجد اتفاق بين الجمارك وغرف التجارة والصناعة على أن تنفذ الجمارك مهامها من دون عرقلة عمل الباعة والتجار، وأن دخول الأسواق أو المحال سيكون بعلم غرف التجارة وبالتنسيق معهم، بهدف ضمان حماية الاقتصاد المحلي والمواطن وخاصة لجهة طرح مواد مهربة مجهولة المصدر والمواصفة.

درعا ودير الزور في صدارة التعاملات

٨٤٠ مليون ليرة يحولها السوريون يومياً عبر «البريد»

قصي أحمد المحمد

تجاوزت قيمة الحوالات البريدية المسحوبة والمدفوعة (فورية، عادية، وإيجار) مبلغ ٩,٢٤ مليارات ليرة سورية، منذ بداية العام الجاري (٢٠١٨) وحتى نهاية تشرين الأول الماضي، أي بوسطي يزيد على ٨٤٠ مليون ليرة سورية يومياً، عبر كل فروع «السورية للبريد» في المحافظات السورية.

وحسب بيانات البريد (حصلت «الوطن» على نسخة منها) بلغت قيمة الحوالات المسحوبة من البريد ٤,٨١ مليارات ليرة، مقابل ٤,٤٣ مليارات ليرة مبالغ مالية مدفوعة من المتعاملين، أمّا العدد الإجمالي للحوالات المسحوبة والمدفوعة فقد وصلت إلى ما يقارب ١٢١ ألف حوالة، منها ٦٣,٦٦ ألف حوالة بريدية مسحوبة و٥٧,٢ ألف حوالة بريدية مدفوعة.

وفيما يتعلق بالحوالات الفورية، أشارت البيانات الرسمية إلى أن عدد الحوالات المسحوبة منها بلغ ٢٣,٣٣ ألف حوالة بقيمة ٢,٥٤٢ مليار ليرة، أمّا الحوالات المدفوعة فقد بلغ عددها ٢٢,٦ ألف حوالة بلغت قيمتها المدفوعة ٢,٥ مليار ليرة سورية.

وأوضحت البيانات أن عدد الحوالات العادية المسحوبة بلغ ٢٢,٩ ألف حوالة، قيمتها المالية ١,٧٥ مليار ليرة، أمّا الحوالات العادية المدفوعة بلغ عددها ١٩,٦ ألف حوالة، قيمتها المالية ١,٥٥ مليار ليرة، أمّا حوالات الإيجار، فقد بلغ العدد الإجمالي للمسحوبة منها ١٧,٤٧ ألف حوالة، بلغت قيمتها المالية ٤٩٠,٦ مليون ليرة سورية، مقابل ٩٣٨٥ حوالة إيجار مدفوعة بقيمة ٣٠٣ مليون ليرة.

وحسب البيانات، احتلت مديرية بريد درعا المركز الأول في قيمة المبالغ المسحوبة من حوالات العادية والإيجار والبالغة ٦٨٤ مليون ليرة سورية، مقابل ٦ ملايين ليرة حوالات مدفوعة نقداً، أمّا ما يتعلق بحركة حوالات البريد الفورية، فجاءت محافظة دير الزور المحررة في المرتبة الأولى وتعد هذه الحالة الأولى من نوعها للمحافظة لتأخذ ترتيباً من بين المحافظات بأمور خدمية، حيث بلغت القيمة المالية للحوالات الفورية المسحوبة من البريد في المحافظة ٨٤٧,٤ مليون ليرة سورية، مقابل ١٤٠,٨ مليون ليرة حوالات فورية مدفوعة نقداً.

واعتبر مدير عام السورية للبريد بدر أحمد في تصريح لـ«الوطن» أنّ إقبال المواطنين في محافظتي درعا ودير الزور للتعامل مع السورية للبريد مرتبط بأن البريد هي المؤسسة الخدمية الأولى التي دخلت إلى تلك المناطق لتخديم القاطنين فيها بعد تحريرها، في ظل غياب عمل شركات الحوالات المالية الخاصة، مبيناً أنّ هذه الخطوة تعكس مدى التزام المؤسسة بتقديم الخدمة الشاملة لجميع المواطنين وخاصة في المناطق المحررة، مؤكّداً أنّ «السورية للبريد» تعمل على الاستمرار بتطوير خدماتها لجميع المواطنين وفي كل المحافظات والمناطق السورية.

وجاءت مديرية بريد دمشق بالمرتبة الثانية بقيمة المبالغ المسحوبة من حوالات العادية والإيجار والتي بلغت قيمة حوالاتها ٥٨٤,٥ مليون ليرة سورية مقابل ٢٦٢ مليون ليرة سورية مدفوعة بشكل نقدي.

أمّا مديرية بريد السويداء فجاءت بالمرتبة الثالثة بقيمة مالية لحوالتها المسحوبة تزيد على ٣٠٥ ملايين ليرة مقبل ٢٦ مليون ليرة مدفوعة نقداً، أما المحافظات الأخرى؛ فبلغت القيمة المالية للحوالات العادية والإيجار في حلب ١٢٦ مليون ليرة سورية وريف دمشق ٢٥ مليون ليرة وحمص ١٦٢ مليون ليرة وحماة ٧٩ مليون ليرة واللاذقية ١١٨ مليون ليرة والحسكة ٣٠ مليون ليرة وطرطوس ١٢٦ مليون وثلاثة ملايين في القنيطرة.

وفيما يتعلق بحركة حوالات البريد الفورية جاءت محافظة دمشق جاءت بالمرتبة الثانية أيضاً حيث بلغت القيمة المالية للحوالات الفورية المسحوبة ٤٨٣,٤ مليون ليرة سورية، مقابل ١,١ مليار ليرة سورية حوالات فورية مدفوعة نقداً. أمّا محافظات حلب فبلغت ٣١٦ مليون ليرة سورية، وريف دمشق ٤ ملايين وحمص ٥١ مليون ليرة سورية وحماة ١١١ مليون ليرة واللاذقية ٦٥ مليوناً والحسكة ١٥٦ مليوناً وطرطوس ٣١ مليوناً ودرعا ١٨٢ مليوناً والسويداء ٤٤ مليون ليرة سورية.

صرف حوافز التصدير للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦

«هيئة الصادرات»: إلغاء دعم الحمضيات المصدرة للشحنات المختلطة

صالح حميدي

صرحت معاونة مدير الهيئة العامة لدعم الإنتاج المحلي ودعم الصادرات سامية المعري لـ«الوطن» بأنه يتم العمل حالياً على صرف حوافز التصدير عن العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، في حين تم تثبيت قيم الصادرات للأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨، وسوف يتم لاحقاً صرف حوافز التصدير، إذ يشمل برنامج التحفيز قائمة من السلع، تقدم الهيئة نسبة محددة من قيم صادراتها كدعم للمصدرين، من بينها دعم الحمضيات.

وأشارت المعري إلى قيام الهيئة مؤخراً بتحديث موقعها الإلكتروني لتقديم جميع البيانات والمعلومات الداعمة للمنتجين والمصدرين لتيسير دخولها إلى الأسواق الخارجية وتمكينهم من المنافسة بالمواصفات والجودة المطلوبة.

ويتضمن الموقع جميع الإجراءات الخاصة ببرامج الهيئة الخاصة بدعم الصادرات والإنتاج، مع التركيز حالياً على دعم الحمضيات خلال موسم ٢٠١٨ و٢٠١٩، إذ تتلقى الهيئة الطلبات الخاصة بدعم تصدير الحمضيات والوثائق المطلوبة من ٢٠١٨/١٠/١٥ حتى ٢٠١٩/٥/١، ليتم منح دعم بقيمة ١٦٠٠ دولار على كل شحنة براً، أو حاوية بحراً، ضمن إطار دعم الهيئة للشحن البري والبحري، بشرط أن تحتوي تلك الشحنات على الحمضيات حصراً، موضحة أن الهيئة لن تدعم أنواع مختلفة للشحنة الواحدة من الإنتاج الزراعي، مؤكدة أن الهيئة تشدد على عدم حصول هذا النوع من التصدير المختلط، تحت طائلة إلغاء الدعم.

وبينت المعري أن عمليات الدعم تندرج ضمن عمل مديرية صندوق دعم الإنتاج المحلي والصادرات، وذلك عبر برامج تتضمن دعم الإنتاج المحلي لمحاصيل محددة، ودعم الشحن لصادرات محاصيل محددة، ولكل برنامج وآلية دعم خاصة.

يذكر أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية باشرت العمل على آلية جديدة للترويج للمنتج السوري وتسويقه خارجياً باعتماد وسائل فاعلة تواكب المتغيرات ومتطلبات السوق العالمية والأسواق المستهدفة.

وكلفت الوزارة هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بالترويج للمنتجات السورية عبر المواقع الإلكترونية التخصصية ذات الفعالية الكبيرة خارجياً بالتنسيق مع الجهات المعنية كاتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعية السورية واتحاد المصدرين السوريين إضافة إلى مجالس الأعمال السورية المشتركة مع دول العالم.

وطلبت وزارة الاقتصاد من الهيئة تأسيس موقع إلكتروني خاص بالصادرات السورية باللغتين العربية والإنكليزية ليكون الموقع الإلكتروني دليلاً ومرجعاً لكل من المصدرين السوريين والمستوردين من الدول الأخرى متضمناً المعلومات والبيانات اللازمة والتسهيلات المقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاطلاع عليها بالتوازي مع الربط بين هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ومجالس الأعمال السورية المشتركة والجهات المعنية كافة بهدف الترويج للمنتجات السورية إلكترونياً.